

دور الإنفاق العام في تخفيض مستوى الفقر بالجزائر

" دراسة قياسية للفترة 1980-2013 "

The role of public spending in reducing poverty in Algeria

" An econometric study for the period 1980-2013 "

عمارة البشير

المركز الجامعي بأفلو - الأغواط

bach0283@yahoo.fr

الملخص:

يشكل الإنفاق العام محورا مهما في حياة الأفراد لإرتباطه بحياتهم اليومية كما يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة لإشباع الحاجات العامة ويرتبط تحقيق التنمية بمدى تطور الدولة في هذا المجال لما له من علاقة بتخفيض الفقر فتعتبر الخدمات العامة محور أساسي لتحديد خطوط الفقر في الأساليب الحديثة ، فالإنفاق العام الرشيد والمخطط يساعد على محاربة الفقر والتقليل منه ، والجزائر من الدول التي يعاني شعبها من هدر النفقات العامة وعدم إسهامها في الحد من ظاهرة الفقر وما لذلك من أثر على حياة الأفراد و المجتمع .

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الترشيذ، الإقلال من الفقر، نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

تصنيف JEL : O110 , C58 .

Abstract :

Public expenditure constitutes a fundamental hub in people's lives because it relates to their daily lives, it also considered as an important tool of financial instruments used by the government to satisfy public needs, and the achievement of development is related to the extent of the development of the state in this field because of its relationship to poverty reduction. Public services are considered an essential hub to determine the poverty lines in modern methods. So the rational and well-planned public expenditure help to fight poverty and reduce it, Algeria is one of the countries that its own people suffer from the waste of public expenditure and the lack of contribution to the reduction of poverty and its effect on the lives of individuals and society.

Keywords: expenditure Public, Rationalization, Poverty Reduction, Error Correction Model (ECM).

JEL Classification : O110, C58.

مقدمة

يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة والمتعددة الأبعاد التي تمس كل الدول المتقدمة منها والمتخلفة بدرجات متفاوتة وتسعى كل الدول إلى محاربة الظاهرة ومحاولة الحد منها ، وتعد النفقات العامة من العوامل التي تساعد على تقليل الفقر من خلال إستفادة الفقراء من الخدمات العامة وتكفل الدولة بمساعدتهم بمختلف الوسائل والآليات المتاحة فقد ترتب على الأزمة الأمنية التي مست الجزائر تزايد السكان في المدن نتيجة النزوح الريفي مما زاد من مسؤوليات الدولة في توفير الحاجيات العامة وإستفادة أغلب شرائح المجتمع منها ولذلك من الضروري تقييم تسير النفقات العامة و ذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

هل النفقات العامة التي تنفقها الدولة تؤدي إلى تخفيف حدة الفقر أو الزيادة فيه؟

من التصورات الحديثة للفقر تلك التي قدمها (Rowntree1902) الذي قام بتحقيق حول مدينة نيويورك بعنوان "Poverty, Study of Town Life" أين إقترح تحديد مستوى الإستهلاك الأدنى وقد أنتقدت دراساته لأنها تستوجب أن الأفراد عقلانيين وإقتصاديين وأن الفقر يتغير حسب طبيعة الحياة. منذ 1960 برز إجتاهين الأول إقترح التركيز على رفع المداخل وترك الافراد يختارون التخصيص الامثل للموارد حسب تفضيلاتهم الشخصية والثاني ركز على الحاجات الضرورية وفضل تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل واسع ما أمكن (Lariviere et Martin)).

أما منهج (Welfauste) فقد عرف الرفاهية بمستوى المنفعة التي يحصل عليها الفرد فهو يعطي أهمية كبيرة لتصورات الأفراد وقد أعطى مؤشرات أكثر حيادية لا تفضل نمط للرفاهية على آخر. بينما منهج آخر عرف الرفاهية بطريقة مستقلة عن تصورات الأفراد بل عما يفضل المخططون عموما تغذية كافية وأحسن دخول للتعليم والخدمات الصحية والسكن والماء الصالح للشرب (Ravallion 1992)¹ .

- فرضية البحث : تتمثل فرضية البحث في الصيغة التالية ؛

"هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والإقلال من الفقر بحيث كلما زاد الإنفاق العام يقل الفقر"

- أهمية البحث:

للإنفاق العام دور بارز في تحقيق الرفاهية للأفراد وتعزيز التنمية الاجتماعية والإقتصادية نظرا لما يحققه من زيادة في دخول الأفراد أو من خلال تقليل تكاليفهم على الحاجات العامة التي توفرها الدولة وتسعى لأن يستفيد منها

أكبر قدر من المجتمع ولما يعود جراء صرف النفقات العامة على البلد من بنى تحتية و غيرها والتي من شأنها أن تدفع عجلة التنمية التي من ثمارها تقليل الفقر.

– هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق النقاط التالية :

- التعرف على مفهوم الإنفاق العام وسبل ترشيده ؛
- التعرف على أسباب الفقر وطرق قياسه والحد منه وعلاقته بالإنفاق العام.

– الدراسات السابقة:

- صوفي إيمان من خلال رسالة الماجستير المناقشة سنة 2010 بعنوان " Impact Des Depenses Publique Sur la Pauvrete En Algerie" تطرقت لأثر النفقات العمومية على ظاهرة الفقر في الجزائر من خلال دراسة وصفية تركزت على متغيرات محددة وقد خلصت الدراسة أن سياسة توزيع النفقات العمومية تركز على معايير لا تأخذ بعين الاعتبار التفاوت الموجود في المستوى المعيشي لمختلف شرائح المجتمع.
- سامي بيبي و ريم الشطي (2005)، مقالة بعنوان "الانفاق العام و النمو المحابي للفقراء و الإقلال من الفقر في تونس - تحليل متعدد- من جامعة تونس ، تم استعراض نتائج تقدير نماذج الانحدار لمختلف مؤشرات الفقر كمتغيرات تابعة لكل من الفقر و النمو و توزيع الدخل و عوامل أخرى .
- التهامي عبد الخالق (2005)، مقالة بعنوان " النفقات العمومية ، النمو الاقتصادي و الفقر في المغرب : نحو تحليل متعدد المستويات" معهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي في المغرب ، لإشكالية محاربة الفقر و الفوارق الاجتماعية في المغرب في علاقة مع السياسات العمومية و على وجه الخصوص منها السياسات الإنفاقية اقترح المؤلف منهجية جديدة للبحث بالارتكاز على نمذجة قياسية لدراسة ظاهري الفقر و الفوارق الاجتماعية .
- سنقوم في هذا البحث بدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والفقر من خلال دراسة قياسية بإستعمال التكامل المتزامن مع تأكيد هذه العلاقة أو نفيها بإختبار السببية بين الفقر والإنفاق العام في حالة الجزائر وتحليل هاته النتائج.

أولاً: الإنفاق العام

1. تعريف الإنفاق العام

يعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ من المال يتحمله شخص من أشخاص القطاع العام تنفيذاً لبنود الميزانية العامة بهدف إشباع حاجة عامة.²

ومن خلال هذا التعريف تبين الصفة النقدية للإنفاق العام وأن الشخص القائم بالإنفاق هو شخص عام كما يحدد الغرض من الإنفاق الذي يجب أن يكون لإشباع حاجة عامة.

2. تطور الإنفاق العام:

في الدولة الحارس إمتنع على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإقتصرت نتيجة لذلك غرض النفقات العامة على ضمان سير المرافق الأساسية التي لها دور إشباع الحاجات العامة الأولية من دفاع وقضاء دون البحث في انعكاساته على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح الحفاظ على الإستقرار والتوازن و تجنب الأزمات من أهم أهداف النظام المالي ، ولا ننسى دور المنظومة الرقابية في ضمان صرف الأموال العامة وتوجيهها إلى الوجهة صحيحة.

ظهرت إلى الوجود خاصة في العشرية الأخيرة دعوات للتقليص من النشاط الإقتصادي للدولة والحد من تدخلها وذلك باللجوء إلى نظام الخوصصة بالتخلي عن مجالات القطاع العام إلى القطاع الخاص فاعتبرت هذه التوجهات الجديدة بمثابة إيديولوجية حديثة للبلدان الرأسمالية المتقدمة بلغ صداها إلى معظم البلدان النامية.³

3. ترشيد الإنفاق العام

إن مفهوم ترشيد الإنفاق العام يعني - في ظل الندرة النسبية لموارد المتاحة للمجتمع وإرتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها - العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة إستخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والإلتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة ، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.

وهكذا فإن ترشيد الإنفاق العام يتضمن:

- أن هناك مجالات يتعين أن يضطلع بها القطاع الخاص بحيث يكون قيام الدولة بها منافياً لترشيد الإنفاق العام؛

- في نطاق البرامج التي تضطلع بها الدولة إذا تم تخصيص الموارد بين البرامج المختلفة بما لا يتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع من ناحية وبما لا يتناسب مع المنافع المستمدة من هذه البرامج من ناحية أخرى فسوف يكون هناك سوء تخصيص للموارد داخل قطاعات الدولة بما يتعارض مع ترشيد الإنفاق العام ؛
- كذلك قد تتحقق الفعالية في تخصيص الموارد بين قطاعات الدولة ولكن يتم الإضطلاع ببرامج الإنفاق العام بطرق غير ذات كفاءة مما ينشأ عنه إنخفاض المخرجات لنفس القدر من المدخلات وهو الأمر الذي ينطوي على إهدار للموارد العامة ومن ثم يتعارض مع ترشيد الإنفاق العام.⁴

ترشيد النفقات العامة أثر سلبا على الطبقات الفقيرة والمتوسطة من المجتمع من خلال هشاشة نظام الحماية الاجتماعية وسيطرة البعض على الإقتصاد الجزائري والتحكم في الأسعار التي تعرف إرتفاعا متواصلا وغياب العدالة الاجتماعية وتطبيق الترشيد على الخدمات العامة التي تمس أكبر شرائح المجتمع.

ثانيا : الفقر

عرفه برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأنه " إنكار ورفض للعديد من الإختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان ويتضمن ذلك القدرة على العيش حياة طويلة مبدعة وصحية وعلى إكتساب المعرفة و نيل الكرامة وإحترام الذات وإحترام الآخرين والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم. وقد قدم دليل الفقر الإنساني عام 1997 وقيس هذا الدليل الحرمان والفقر لخمس خصائص وهي الجهل ،سوء التغذية،الوفاة المبكرة، فقر الرعاية الصحية، عدم القدرة على الوصول إلى المياه الآمنة.

كما تم تعريف الفقر من منظور التنمية البشرية على أنه: إنعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهب العيش حياة طويلة في صحة وإبداع والتمتع بمستوى لائق وبالحرية والكرامة وإحترام الذات وكذلك إحترام الآخرين.⁵

أما بالنسبة للفقر البشري بإعتباره مؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات تقيس نسب الحرمان كما يلي؛

- التعرض للموت في سن مبكرة نسبيا ويقاس بالإحتمالات عند الولادة بعدم البقاء حتى سن الأربعين؛
- الإستبعاد من عالم القراءة والإتصالات ويقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين؛

- نقص الإمداد الإقتصادي ويقاس بالنسبة المؤية للأشخاص الذين لا يستخدمون مصادر مياه محسنة والنسبة المؤية للذين لا يحصلون على خدمات صحية والنسبة المؤية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.⁶

1. أسباب الفقر: تتمثل الأسباب الرئيسية للفقر فيما يلي؛

- الأسباب و العوامل البيئية التي تؤدي على الفقر: كالتصحر والجفاف؛
- الأسباب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية : وأهمها الزيادة السكانية والأمية والبطالة بالإضافة إلى الكساد والتضخم مع إرتفاع تكاليف المعيشة وإنخفاض الدخل؛
- سياسات وأداء الدولة الاقتصادي كمسبب للفقر:
 - سوء توزيع الدخل القومي؛
 - سوء توزيع الموارد والتقصير في إستغلال الثروات المتاحة؛
 - الفساد؛
 - محدودية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم الثالث؛
 - التكاليف الباهظة للإنفاق العسكري والحروب.
- أسباب الفقر الناتجة عن سياسات وبرامج المنظمات الدولية :
 - برامج التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي المدعومة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛
 - قصور جهود المنظمات الدولية في مكافحة الفقر.

كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى إستفحال ظاهرة الفقر بالرغم من تضارب الأرقام بين ما تقدمه الحكومة والمنظمات الدولية التي تحدثت عن نسبة 25% لسنة 2014 بينما تحدثت الحكومة عن 5% وتبقى الآراء التي تحدثت عن صعوبة إحصاء وتصنيف الفقراء في الجزائر هي الأقرب للواقع.⁷

2. مقاييس الفقر: يتم قياس الفقر بالإعتماد على المؤشرات التالية :

2-1. الفقر المطلق : إن معيار دولار أو دولارين في اليوم الذي تستعمله الأمم المتحدة لتحديد الفقر في العديد من البلدان قاصر فالسياسات الاجتماعية مستوحات من منهجية رونثير لحساب عدد الفقراء وما وجه لها من إنتقادات، فخط الفقر لا يمثل إلا جزءا صغير ومتناقص من السكان .

فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا أجرت دراسة تستعمل خطوط أو حدود للفقر مرتبطة بحجم الأسرة وقد حددت تبعا لدراسات أجرتها الإدارة الفدرالية (1963-1964) تم مراجعتها (1980-1981) قدرت فيها الحد بمتوسط سلة نموذجية تتغير حسب السن في الأسرة وتتغير كل سنة حسب مؤشر الاسعار. (Lollivier,Stéfan, p.23-24)

2-2. الفقر النسبي : إن المؤشر الأوروبي ل خطر الفقر مؤشر نقدي محدد بطريقة نسبية وبالنسبة لكل بلد ، فمن أجل معرفة ما إن كان الفرد فقير نقارن مداخيله مع سكان البلد أين يعيش ، فالتركيز إذا على الفقر النسبي بدلا من الفقر المطلق وبالإعتماد على المرجع الوطني بدلا من الإقليمي.⁸

الفقر النسبي توجد به عدة نقائص فإذا كانت موارد الأكثر فقرا ترتفع ولكن أقل من الدخل المتوسط فإن عدد الفقراء سيرتفع تلقائيا.

وقد وجدت مؤشرات أخرى كالمؤشر الثانوي Laeken الذي إهتم بالفقر المثبت في الزمن ، حد أو خط الفقر يحدد بنسبة معطاة 60% من متوسط الدخل المتكافئ ولا يعاد تقييمه إلا مع مؤشر أسعار الإستهلاك هذا المؤشر هو نصف نسبي يسمح بالأخذ في الحسبان المدة القصيرة لتأثير النمو العام على القدرة الشرائية وعلى التطور النسبي للأكثر محدودي الدخل وأكثر من ذلك في المدى الطويل السؤال عن تاريخ الإرساء أي كفاية الحد للشروط العامة لمستوى حياة السكان يطرح مجددا.

طور Peter Townsend تحليل الفقر بمفهوم شروط الوجود أو الحرمان يستطيع أن يعني الميدان الغذائي و الملبس و السكن وأكثر تعميما عيش حياة كريمة مثبتة بالمجتمع البيئي. [Lallevier,Verger,1997]

بدأ تقرير البنك العالمي بأماكن إنتشار الفقر في العالم والإتجاهات الحديثة،بدأ بالتذكير بأن الفقر جد منتشر في العالم فمن 6 مليار نسمة ،2.8 مليار نسمة بالتقريب النصف يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ،1.2 مليار نسمة أي خمس السكان يعيشون بأقل من دولار يوميا ، هذا الرقم يعتبر عادة كحد دولي للفقر المطلق.

من نفس المصدر 44% من سكان العالم يعيشون بهذه الوضعية القصوى للفقر يوجدون في جنوب آسيا التقرير لاحظ أن أقل من طفل من مئة يولد في الدول الغنية لا يصل إلى الخامسة بينما 20 من مئة من الأطفال في الدول

الأكثر فقرا لا يصلون لهذه السن. وأقل من 5% من الاطفال أقل من خمس سنوات يعانون من سوء التغذية في المقابل 50% في الدول الفقيرة.

في الفترة 1990-1999 عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار يوميا في شرق آسيا تناقص بحوالي 260-450 مليون بالرغم من أثر الأزمة المالية هذا التناقص كان سريعا في الصين أين عدد الفقراء أصبح من 360 إلى 215 مليون ، لكن عدد الأشخاص الذين يعيشون الفقر المدقع إتسع في الصحراء الكبرى لأفريقيا وجنوب آسيا وبلدان أوربا وآسيا الوسطى ، عدد الفقراء تضاعف أكثر من مرتين في إطار مسار التحولات التي عرفتها هاته البلدان. بالموازاة مع ذلك تقدم كبير سجل فيما يتعلق بالجوانب غير النقدية للفقر، المؤشرات الاجتماعية أيضا تحسنت في المتوسط في الدول النامية منذ ثلاث عقود مثلا نسبة وفيات الأطفال سقطت من 107 إلى 59 من أجل 1000 بين 1970 و 1998 .

هاته الأرقام تخفي تباينات إقليمية مهمة فالأمل في الحياة في إفريقيا الجنوبية سنة 1997 لم يكن سوى 52 سنة وهو أقل بـ 13 سنة من الدول النامية وبـ 25 سنة من متوسط دول OCDE وكذا يربط بمستوى مرتفع لوفيات الأطفال تصل إلى 90 من 1000 مولود ، بينما وباء السيدا عقد الوضعية وقد ترجم بوفيات أطفال مرتفعة في عدة دول إفريقيا ككينيا إرتفع من 62 إلى 74 وفي زيمبابوي من 52 إلى 69 وأيضاً وفيات الامهات مرتفعة في إفريقيا.

اللامساواة الإقليمية هي أيضا جليلة في التعليم ، شرق آسيا أيضا زاد معدل التعليم من 77% إلى 100% بين 1982 و 1996 لكنه يظل في إفريقيا ضعيفا.

لقد أدى إعتداد الأهداف الإنمائية للألفية أولها خصوصا هو تقليل الفقر إلى النصف بين 1995-2015 وقد أختبرت عدة دراسات كيف يمكن للمساعدات أن تساهم في تحقيق المعادلة "ضاعف المساعدة لتخفيض الفقر إلى النصف .⁹

ثالثا : علاقة الإنفاق العام بالفقر

تركز أغلب الدراسات على الفقر وعدم المساواة في الدخل على قيمة الدخل النقدي وتبتعد عن قيمة الإنفاق العام وهذا الأمر يعطي صورة مضللة وناقصة عن التوزيع الحقيقي للرفاه الإقتصادي في الدول النامية بينما في الدول المتقدمة فإن تحقيق دولة الرفاه يتمثل في تقديم تحويلات عينية مثل التأمين الصحي والتعليم وغيرها من الخدمات

العامة كما إن عبء الضرائب المفروضة على الأسر والتي تمثل خصما من دخلها القابل للتصرف به تنفقه الحكومة على الخدمات العامة.

إن عدم إدراك قيمة الخدمات العامة يسهم في إغفال مجموعة من السياسات الهامة التي لها آثار واسعة في محاربة الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل وبالتالي يعد إدخال حسابات الدخل غير النقدي لقيمة الخدمات العامة التي تلقتها مختلف الأسر والأفراد ذات أهمية كبيرة.

وتشير الدراسات أن الإمدادات الكافية من الخدمات والبنى التحتية تعد شرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية الإقتصادية التي بدورها تسهم في الحد من الفقر فالبلدان التي تعاني من خدمات البنى التحتية المتدهورة وغير الفعالة ولها طرق وسكك حديدية وموانئ ذات نوعية رديئة وإتصالات وتكنولوجيا المعلومات غير الكافية وهذه تشكل العمود الفقري في أي بلد فضلا عن إفتقار المناطق الريفية للسكك الحديدية والموانئ وشبكات الري والإتصالات السلكية واللاسلكية والمياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة والبنى التحتية الإجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والخدمات المصرفية التجارية.

إن عدم وجود خدمات البنى التحتية الحديثة يشكل عائقا أمام التنمية الإقتصادية ومن ثم يشكل عائقا رئيسيا في الحد من الفقر، ويفرض ضعف خدمات البنى التحتية تكاليف مرتفعة على تعاملات النشاط الإقتصادي وهو الأمر الذي يخفض العائد على الإستثمار ويحول دون حصول الفقراء على وسائل الراحة الحديثة الأساسية.

تسهم النفقات العامة في زيادة أو خفض الفقر من خلال:

- الخدمات التعليمية لها تأثير كبير على فقر الأفراد من خلال تأثيرها على الدخل فزيادة التعليم تسهم في رفع إنتاجية الفرد و يفضل أرباب العمل دائما الناس الأكثر تعلما وأن الإستثمار في الخدمات التعليمية لاسيما بناء المدارس الأساسية أو الثانويات يجلب عائدات أعلى في كثير من البلدان؛
- إن الفرد الفقير جدا في الدول النامية يعاني من مستويات تعليم منخفضة عادة والبعض الآخر لا يصل إلى التعليم الأساسي أو قد لا يكمل التعليم الأساسي والذي يشكل عامل حسم لتخفيض الفقر؛
- تعد الرعاية الصحية محورا أساسيا في حياة الفقراء وإن ضعف جهاز المناعة يخفض القدرة على محاربة الإحتياجات الغذائية فيولد ذلك سوء التغذية وانخفاض قدرة الافراد على الإنتاجية والحصول على الدخل كما أن انخفاض توفر الرعاية الصحية يترك الأسرة ذات الدخل المنخفض في وضع أسوأ مما هو عليه بسبب تكاليف الرعاية الصحية .

- إن الخدمات البيئية والتي تضم مجموعة من الخدمات والتي تقدم عادة من قبل الحكومات المحلية بما في ذلك جمع النفايات والتخلص منها وتنظيف الشوارع وصيانة الحدائق والمساحات المفتوحة.
- إن تقديم هذه الخدمات بصورة متدنية يؤدي إلى تعرض الفقراء للخطر فقد أوضحت المسوح العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بتدهور الخدمات البيئية كالتلوث فهي من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد لا سيما في الريف وحوالي 20% من الأمراض التي تصيب الأفراد خصوصا الفقراء منهم تعود لأسباب بيئية .
- يؤثر إنعدام خدمات الصرف الصحي على صحة الإنسان من خلال التأثير على البيئة الطبيعية والمادية والإجتماعية التي تحيط بالأفراد والأسر وأغلب الوفيات تكثر عندما ينتشر الجرم من خدمات الصرف الصحي .
- يشكل السكن واحدا من أكبر نفقات ميزانية الأسرة فتكاليف الإسكان تعمل على مزاحمة غيرها من التكاليف الضرورية وتؤدي إلى عدم كفاية الدخل ومن ثم الفقر كما يرتبط مكان السكن بالفقر عندما يكون السكن في منطقة أو حي يتركز فيها الفقر من خلال عدم توافر الأسواق أو الخدمات الأخرى في المنطقة كما إن وضع المسكن يترك أثره على الأسرة إذا كان لا يلبي إحتياجات الأسرة فهو غير صحي والتهوية غير كافية ويتصف بالإزدحام لصغر حجمه مقارنة بعدد أفراد الأسرة وتنقصه الخدمات وبخاصة للصيانة وإضافات أخرى.
- ويمكن الحد من الفقر عن طريق تنفيذ عدد من سياسات الإسكان والتي منها خفض تكاليف السكن عن طريق المساعدة في إستئجار المساكن نظرا لعدم كفاية المساكن التي توزعها الدولة أو توجرها للأفراد وغيرها من الصيغ التي تنفذها الدولة للقضاء على مشكلة الإسكان .
- تشمل مشاريع النقل، الطرق السريعة والمطارات والموانئ والسكك الحديدية التي إن تحسنت لا سيما في الريف تعمل على تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتوفير فوائد كبيرة للفقراء .
- و للكهرباء دور كبير في التأثير على تقنيات العمل والمشاريع وتحتاج الأسرة إلى الكهرباء بشكل يومي وتشير أغلب الدراسات التي أجريت في دول مثل الصين والبنغلادش وباكستان وبيرو وفتنام إلى أن تطوير قطاع الكهرباء يسهم في تخفيض الفقر فقد أثبتت دراسة في أندونيسيا أن تحسين الكهرباء بنسبة 10% رفع دخل الفقراء بنحو 2%¹⁰.

يبين الشكل رقم (01) - أنظر الملحق؛ أثر النفقات العامة التي لها مصادر تمولها عن طريق الدخل الإجمالي القومي ومصادر أخرى كالإقتراض من الداخل أو من الخارج بالإضافة إلى المساعدات الخارجية التي تتلاقها

الحكومات مع الإيرادات غير الضريبية المحلية للبلد ، بعد تمويل هاته النفقات تأتي مرحلة التخصيص تبعا لإعتبارات سياسية وإقتصادية ومالية وبإنتهاج الحوكمة فتقسم النفقات العامة إلى إنفاق إجتماعي يتضمن قطاعات الصحة والتعليم والضمان الإجتماعي وغيرها وإنفاق إقتصادي على قطاعات كالزراعة والبنية التحتية والتكنولوجيا وغيرها بالإضافة إلى الإنفاق على قطاعات أخرى كالإدارة العامة والدفاع وغيرها من القطاعات .

بعد التخصيص والتوزيع يتم التنظيم بإستخدام الحوكمة وبالإعتماد على القدرات البشرية والكفاءات كما يتم تحديد الأهداف المراد الوصول إليها لتكوين رؤيا لدى الجميع .

فينتج عن الإنفاق الإجتماعي تراكم لرأس المال البشري نظرا لتحسن المعيشة وتوفر التعليم والصحة والضمان الإجتماعي وغيرها من الخدمات وينتج عنه توزيع للدخل وتوفير للحاجات الأساسية والقدرات اللازمة للنهوض بالإقتصاد ، وينتج عن الإنفاق الإقتصادي إستفادة واسعة من البنية التحتية لأفراد المجتمع كما تصبح التكنولوجيا أكثر إستعمالا جراء النفقات المستثمرة فيها جراء نواتج الإنفاق وعوامل أخرى خارجية كالنمو السكاني سياسات الإقتصاد الكلي والإعتماد على الزراعة البيئية فإننا نتحصل على معدلات نمو جيدة سواء النمو الكلي أو حسب القطاعات المختلفة ويتم توزيع عوائد النمو على الأقاليم والأفراد ، وتسهم نواتج الإنفاق الإجتماعي مع النمو المحقق في توفير دخل يسد ويحد من ظاهرة الفقر ، كما يسهم النمو في زيادة العوائد الضريبية جراء زيادة الدخل ونشاط الشركات الأمر الذي يوفر أيضا مداخيل أو مصادر أخرى لتمويل الإنفاق .

وهكذا تتم الحلقة فإذا إستعملنا الحكم الراشد في التسيير وقمنا بالإنفاق بإستعمال القدرات والأهداف بالإضافة إلى مختلف العوامل الأخرى نتحصل على معدل نمو جيد يعود على المجتمع بعوائد مختلفة فتزيد التحصيلات جراء زيادة الدخل القومي وبالتالي يتم إيجاد أو تغذية للمصادر الممولة للإنفاق العام .

رابعا : الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على الفقر في الجزائر

يهدف هذا الجزء إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و الفقر، وهذا من خلال التعرف على ميزات السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات وإيجاد العلاقة.

تعتمد هذه الدراسة على سلاسل زمنية سنوية لكل من الفقر البشري، الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة بين(1980-2013) في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل البنك العالمي والديوان الوطني للإحصاء(ONS)، و صندوق النقد الدولي.

1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المتزامن

في هذا الجزء سيتم التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية وذلك على النحو الآتي :

1-2. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) وإختبار (PP) في المستوى (level) والفروق الأولى مع استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النماذج .

يبين الجدول رقم (01) – أنظر الملحق؛ نتائج إختبار (ADF) وإختبار (PP)، حيث أن السلاسل الزمنية (P, G) مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فانه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن.

2-2. دراسة اتجاه العلاقات السببية بين الإنفاق العام والفقر : سنقوم بتحديد اتجاه التأثير من خلال

اختبار العلاقات السببية وذلك باستخدام طريقة Granger والنتائج تظهر في مخرجات برنامج EVIEWS ضمن الجدول رقم (02) – أنظر الملحق؛

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن:

- وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والفقر في اتجاه واحد أي من الإنفاق العام إلى الفقر (احتمال F المحسوبة اصغر من 0.05)؛

- بما ان هناك علاقة سببية بين الإنفاق العام والفقر ،وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فانه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن .

2-3. اختبار التكامل المتزامن: في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية Granger & Engle للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل.

- اختبار Granger & Engle: نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية ولكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى أي I(0).

$$G_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}P_t + e_t$$

$$e_t = G_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta}P_t$$

وباستخدام برنامج 8 eviews تحصلنا على النتائج التي تظهر ضمن الجدول رقم (03) - أنظر الملحق؛ التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية، والتي من خلالها نقوم بكتابة المعادلة التالية :

$$G_t = 35.72939 - 2.18E^{-10}P_t + e_t$$

ونحصل على سلسلة البواقي كالتالي:

$$e_t = G_t - 35.72939 + 2.18E^{-10}PO_t$$

وبالنسبة لاختبار استقرارية سلسلة البواقي، فتظهر نتائجها ضمن الجدول رقم (04) - أنظر الملحق؛ إذ تشير إلى أن فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (pp) عند مستوى معنوية 5%، أي أن البواقي مستقرة عند المستوى I(0) ما يدل على وجود علاقة في المدى الطويل مابين المتغيرات.

2. نموذج تصحيح الخطأ ECM

يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء ECM، وفق الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:** تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$G_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}PO_t + e_t$$

وبعد تقدير النموذج نحصل على النتائج التالية:

$$G_t = -1201715 + 75892.27PO_t + e_t$$

- **الخطوة الثانية:** تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta G_t = \Delta \alpha_1 PO_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t (\alpha_2 < 0)$$

وبالاعتماد على برنامج Eviews 8، كما هو مبين في الجدول رقم (05) - أنظر الملحق؛ لنتائج اختبار تصحيح الخطأ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة على النحو الآتي :

$$D(G_t) = -1.29E^{-10}D(P)_t - 0.332531e_{t-1} + Ut$$

يلاحظ من الجدول أن معامل حد التصحيح هو سالب ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في الإنفاق العام يستغرق فترة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل ، كما يظهر من النتائج أن 33% من انحراف الإنفاق العام عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام.

نلاحظ من خلال المعادلة المقدرة أن المعلمات المقدرة معنوية إحصائيا وتختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ ، وبالتالي نقبل إشارة معلمة الإنفاق العام ونقول أن الزيادة بمقدار 1 دولار من النفقات العامة يقابلها الانخفاض بـ $[-1,29E^{-10}]$ من الفقر البشري، وبالتالي كلما ازداد الإنفاق العام كلما إنخفض الفقر البشري في الجزائر.

الخاتمة

إن ظاهرة الفقر معقدة ومتعددة ومتجذرة في المجتمع لذلك لم تجدي معها كل الإستراتيجيات والبرامج في القضاء عليها لكنها تقلل منها وقد تطور مفهوم الفقر من الفقر النقدي الأكثر شيوعا إلى الفقر البشري الذي يعد أكثر تعبيرا عن الظاهرة ، ويعد الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تساعد الفقراء من خلال إستفادتهم من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب فهاته الخدمات تساعد الفقراء على مقاومة الفقر وتقدم جيل متعلم يساهم في إخراج أسرهم من دائرة الفقر .

لكن ذلك يبقى مرهونا بمدة الكفاءة في إستخدام الأموال العمومية وتوظيفها في الإستثمارات العمومية التي يرغب ويحتاجه المجتمع خاصة منهم الفقراء ويتطلب ذلك تخطيطا فعالا ونظاما رقابيا فاعلا. ولقد تبين من خلال الدراسة القياسية التي أجريناها صدق الفرضية الموضوعة في هذا البحث وتطابق النتائج مع النظرية الإقتصادية من خلال وجود علاقة سببية وعكسية بين الإنفاق العام والفقر البشري.

إن النتائج المحققة في مكافحة وتقليل الفقر في العالم تبقى غير كافية خاصة مع تطور مفهوم الفقر وتطلع الأفراد إلى مستوى أدنى من الرفاهية يضمن لهم حياة كريمة ، أما في الجزائر تغيب الرؤيا الإستشرافية وتشتت الجهود بين مختلف البرامج لكن العوائد تبدو هزيلة مقارنة بالميزانيات الموظفة لهذا الأمر .

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول 01: " نتائج إختبار (ADF) & إختبار (PP) "

ADF				الفرق	المتغير
القرار	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة المحسوبة		
H_0 عدم رفض	-1.95	-2.63	-1.49	P	P
H_0 رفض	-1.95	-2.63	-4.02	D(P)	
H_0 عدم رفض	-3.56	-4.28	0.95	G	G
H_0 رفض	-3.56	-4.28	-4.01	D(G)	
PP				الفرق	المتغير
القرار	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة المحسوبة		
H_0 عدم رفض	-1.95	-2.63	-1.37	P	P
H_0 رفض	-1.95	2.63-	-3.83	D(P)	
H_0 عدم رفض	-1.95	2.63-	2.56	G	G
H_0 رفض	-1.95	2.63-	-2.36	D(G)	

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على برنامج EViews 8

الجدول 02: " إختبار العلاقات السببية "

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/03/16 Time: 19:13			
Sample: 1980 2013			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
G does not Granger Cause P	32	8.35076	0.0015
P does not Granger Cause G		0.16599	0.8479

المصدر : تم الإعداد بالاعتماد على برنامج EViews 8

الجدول 03: " التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية "

Dependent Variable: P				
Method: Least Squares				
Date: 10/03/16 Time: 19:02				
Sample: 1980 2013				
Included observations: 34				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	35.72939	1.860102	19.20830	0.0000
G	-2.18E-10	2.57E-11	-8.454998	0.0000
R-squared	0.690782	Mean dependent var	20.63912	
Adjusted R-squared	0.681119	S.D. dependent var	5.410512	
S.E. of regression	3.055290	Akaike info criterion	5.128649	
Sum squared resid	298.7136	Schwarz criterion	5.218435	
Log likelihood	-85.18703	Hannan-Quinn criter.	5.159268	
F-statistic	71.48700	Durbin-Watson stat	0.590504	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على برنامج 8 EViews

الجدول 04: " نتائج إختبار إستقرارية سلسلة البواقي "

البواقي	القيم الحرجة عند 5%		
-2,26	-1,94	PP	عند المستوى

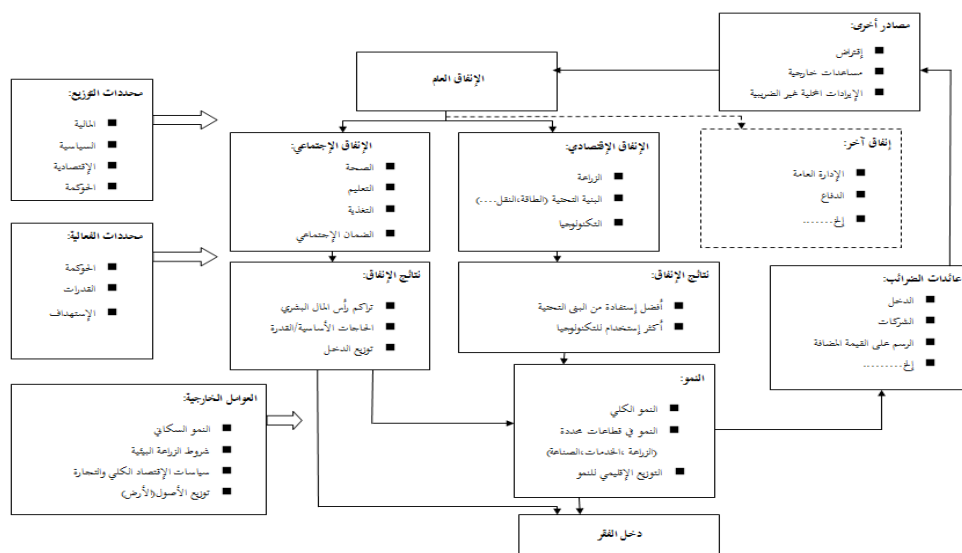
المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على برنامج 8 Eviews

الجدول 05: " نتائج إختبار تصحيح الخطأ "

Dependent Variable: D(P) Method: Least Squares Date: 10/03/16 Time: 19:10 Sample (adjusted): 1981 2013 Included observations: 33 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.288184	0.426913	-0.675043	0.5048
D(G)	-1.29E-10	9.17E-11	-1.402590	0.1710
EC(-1)	-0.332531	0.126218	-2.634574	0.0132
R-squared	0.239832	Mean dependent var	-0.551515	
Adjusted R-squared	0.189155	S.D. dependent var	2.405095	
S.E. of regression	2.165715	Akaike info criterion	4.469886	
Sum squared resid	140.7096	Schwarz criterion	4.605932	
Log likelihood	-70.75312	Hannan-Quinn criter.	4.515661	
F-statistic	4.732493	Durbin-Watson stat	1.319171	
Prob(F-statistic)	0.016355			

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على برنامج Eviews 8

الشكل 01: " أثر النفقات العامة "



Source : SHENGEN FAN ,Public Expenditures, Growth, and Poverty,
The Johns Hopkins University Press ,Baltimore,2008,p12

الهوامش والمراجع المستخدمة:

¹ Lollivier Stéfán, « La pauvreté : définitions et mesures », *Regards croisés sur l'économie*, 2008/2 n° 4, p. 21-29. DOI : 10.3917/rce.004.0021.

² محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، بحوث إقتصادية عربية، لبنان العدد 01، صيف 2010 .

³ بن داود براهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.

⁴ محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006

⁵ كمال خطاب، مقالة بعنوان دور الإقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، مجلة أبحاث اليرموك، العدد 04 (أ)، الأردن، 2002، ص 1305

www.albankaldawli.org

⁶ مهدي صالح الداوي، دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية، مجلة الفتح، العدد 31، العراق، 2007

⁷ مصطفى أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011.

⁸ Anne-Catherine Guio, Alessio Fusco et Éric Marlier, *Pauvreté et inégalités en Belgique Quelques éléments de comparaison internationale, Reflets et perspectives de la vie économique*, 2011/4 Tome L, p15-16.

⁹ Jean-pierre cling, mereille razafindrakoyo, françois roubaud, les nouvelles strategies internationales de lutte contre la pauvreté, 2^{ème} edition, economica, paris, France, 2003, p26-27.

¹⁰ فارس جبار الله نايف، الخدمات العامة ودورها في تخفيض الفقر دراسة خاصة عن العراق، تنمية الرافدين، العدد 113 المجلد 35 العراق، 2013، ص 261-263

11. www.ons.dz.

12. www.imf.org/external/.../index.ht